

توجيه الصرف، ترشيد الانفاق، رفع الدعم، أسعار النفط، كلها عبارات نسمعها اليوم وكثيرا ما تطرح ليس فقط في الاوساط الاقتصادية وإنما أيضا على الصعيد المجتمعي وفي الديوانيات والجلسات الخاصة إذ أنها جميعا تمس حياة المواطن بالقدر ذاته الذي تمس فيه الاستقرار العام للدولة.

وفي ظل انخفاض أسعار النفط والتوقعات بإمكانية ان يصل سعر البرميل الى 50 دولارا، بدأ الشارع العام يتحسس الخطر ولم تعد الحلول المجترزة تجدي نفعا خصوصا في ظل الاعتماد المطلق على هذه المادة الناضبة كمصدر وحيد للدخل.

وبات المجال مفتوحا أمام عدد كبير من التساؤلات ومن بينها أهمية سياسة رفع الدعم بالنسبة للميزانية العامة للدولة وكم ستوفر عليها؟ وكيف سيتقبل المستهلك الزيادات في الأسعار؟ وكيف سيتعامل معها السوق؟ وهل تندرج قضية توجيه الصرف وسياسة الترشيح التي تعمل الحكومة عليها حاليا ضمن الاستراتيجية نفسها لرفع الدعم عن بعض الخدمات؟ وما نتائجها؟ وهل ستتمكن الحكومة من وضع سياسة ترشيحية فاعلة؟ وهل كان تحركها فقط بناء على انخفاض أسعار النفط؟ كل هذه التساؤلات كانت محل البحث في الندوة التي نظمتها «الانباء» مطلع الاسبوع الحالي وشارك فيها رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايح والوزير السابق احمد باقر والمحللون الاقتصاديون علي الموسى ومحمد الخامر و.د.بهاء السليمي ومحمد النقي، فالي التفاصيل:

ادارت الندوة وأضيتها للنشر: دارين العلي

أكدوا ضرورة عقد مؤتمر وطني يحضره الاقتصاديون بهدف وضع هدف موحد للدولة ضمن خطة إستراتيجية خمسينية تدرج فيها كل الحلول المجترزة المشاركون في ندوة «الانباء» حول رفع الدعم وترشيح المصروفات: لا نريد إثارة الرعب.. لكننا في خطر دائم لاعتمادنا المطلق على النفط



علي الموسى

النواب ما زالوا يقترحون اقتراحات شعبية تدعو لمزيد من الصرف، ملقيا باللوم على الجماعات السياسية التي دفعت باتجاه الصرف دون البناء والتخطيط للمستقبل.

استثمار الأرض

وشدد على أننا اليوم بحاجة إلى إصلاح اقتصادي وعدم الاكتفاء بالبحث عن معالجة لتعويض انخفاض أسعار النفط بل أولاً يجب عدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل ووضع سلسلة من الحلول المتكاملة منها أن أغلى ما تملكه الكويت بعد النفط هو الأرض ويجب استغلالها في تشغيل مشروعات القطاع الخاص ما من شأنه تحقيق 3 نتائج ايجابية وهي تشجيع المستثمر على الاتجاه إلى مشروعات انجانية وإيجاد فرصة لتوظيف العمالة الكويتية وإدارة الإيرادات للدولة.

ولفت إلى أن من الحلول المقترحة المشروعات النفطية إذ ان لدى الكويت جميع عناصر الانتاج من مواد خام وأيد عاملة وأرض ورؤوس أموال الا انها لا تنتج في حين أن لديها القدرة على فتح المصانع المحلية.

وتحدث عن تقنين الدعم ضمن الحلول المقترحة وهذا يحصل في جميع الدول المتقدمة وفق قواعد علمية ثابتة، فالولايات المتحدة مثلا لا تقدم الدعم إلا للشركات التي تضيف قيمة مضافة لاقتصادها تقدم سلعة وتشغل عمالة محلية كما حصل عندما دعمت جنرال موتورز في أزمته، مشيرا إلى ان أسس الدعم وضعت بشكل واضح في قانون دعم العمالة الوطنية عام 2000 إذ يكون الدعم المقدم من الحكومة بكل أشكاله مرتبطا بما ستقدمه للدولة سواء في العمالة وغيرها.

الاتفاق والهدر

وفي بند الانفاق المفرط لفت باقر إلى ما يدعو للخجل في تقارير ديوان المحاسبة إذ يصل حجم الهدر إلى أوجه أن الموروث الشعبي كلف الدولة 6 ملايين دينار وتكلفة تأثيث أحد مكاتب الوزراء بلغ 170 ألف دينار فضلا عن المبالغ غير مبرر تقوم به الحكومة في الوقت الذي تطلب فيه من المواطنين إيقاف الهدر وترشيح

بممكن التخطيط للمستقبل إذ إن هناك أخطاء كارثية رفعت الميزانية من 6 مليارات عام 2000 إلى 23 مليارات خلال العام الحالي، مشيرا إلى ان من يدعو إلى مزيد من الصرف يريد من الدولة الجوء مجددا إلى الاقتراض الذي حصل بفعل أزمة انخفاض أسعار النفط في التسعينيات الذي أدى إلى تخفيض الميزانيات آنذاك 10٪ ووقف المشاريع الكبيرة وإيقاف الزيادات واقتراض 5 مليارات لدفع الرواتب.

سوء التنفيذ

وأشار إلى ان ما تعاني منه اليوم هو سوء في التنفيذ، وليس فقط في التخطيط، مشيرا إلى ان الكثير من المشاكل الاقتصادية في البلاد سببها المجلس والحكومة معا بفعل الإهتمام بإصدار قرارات شعبية أدت إلى مزيد من الصرف دون الانتباه إلى تأثير هذه العطايا على الاقتصاد. وفي مسألة سوء التنفيذ والتطبيق لفت باقر إلى ان مجلس 2006 أقر جملة من القوانين المميزة ولكنها لم تطبق حتى الآن من بينها الخصخصة وقانون حماية المنافسة وقانون المناقص الحدودية والمستودعات المروية وقانون التخزين وقانون مواقف السيارات وغيرها من القوانين التي لم تطبق على أرض الواقع.

ميزانية 2030

وأشار إلى دراسة أعدت للميزانية على مدى السنوات المقبلة وصولا إلى 2030 بزيادة سنوية 7٪ على المصروفات الجارية و3٪ على المصروفات الاستثمارية أفادت أن ارتفاع الميزانية إلى 65 مليار دينار منها 40 مليار للرواتب في ظل انتاج 30 مليار برميل بسعر 100 دولار على اعتبار أن النفط المصدر الوحيد للدخل ما يدخلنا في أزمة وعجز سنوي، أقر فيها كل الاقتصاديين والتقارير الاقتصادية أننا نسير بالاتجاه الخاطئ بل البعض وصفها بالقفزة الموتة التي ستفجر بعد 8 سنوات، لافتا إلى ان عدد المواطنين سيتضاعف في العام 2030 إلى مليونين ونصف المليون ويجب ان تكفيهم مداخيل النفط ولكي يحصل ذلك يجب ان يكون سعر برميل النفط 214 دولارا والإنتاج 30 مليار برميل. ولفت إلى ان مجلس الأمة والحكومة يدركان حجم المشكلة ولا يفعلان شيئا بل ان بعض



احمد باقر

استهلاكه بما يعود على الجميع بالنفع. وقال ان على مجلس الأمة ان يقوم بدوره أيضا فهو الجهة المتحكمة في أي اصلاحات مالية كونها الجهة المخولة بالفرض او التأنيب، مشيرا إلى انه حان الوقت لكي ينظر المجلس بعين العقل ويفكر في المستقبل وبما تؤول إليه الامور التي تفترض بالفعل حلولاً مالية واصلاحات جمة.

وانتقد سياسة الحكومات السابقة في اقرار الكوادر وما رافقها من غياب العدالة بين موظفي الجهات الحكومية في الرواتب ما خلق هوة كبيرة ومشكلة أكبر نحاول تداركها اليوم عبر البديل الاستراتيجي.

وشدد على ان المشاكل الاقتصادية لدينا ناتجة عن عدم بعد نظر، مشيرا إلى ان ميزانية العام 2000 بلغت 6 مليارات دينار، بينما ميزانية العام الحالي تبلغ 23 مليار دينار وهذه زيادة غير طبيعية يجب التمعن في التفكير فيها ووضع حلول ومعالجات بتضافر السلطين التشريعية والتنفيذية والمواطنين معا.

الصرف بغير حساب

النائب والوزير السابق احمد باقر قال انه من أوائل من حذر منذ العام 1995 من خطر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل خصوصا انه مصدر ناضب ويعتمد على تقلبات الاسعار العالمية، مشيرا إلى ان كل التقارير الاقتصادية حول هذه المسألة تشدد على وجوب عدم الصرف بغير حساب ولا يفعل ذلك الا من يعمل دون تخطيط. ولفت إلى ان الحكومات منذ عام 2006 بدأت هدرا غير مبرر في المصروفات الجارية إذ ارتفع حجم الرواتب في الميزانية منذ ذلك الوقت، إذ لم يتخط الستة مليارات، إلى 12 مليارات اليوم وكلها بفعل الزيادات غير المبررة والتي خلقت مشكلة كبيرة، إذ باتت الرواتب تستحوذ على 52٪ من الميزانية العامة، بينما المواد المدعومة 6 مليارات دينار و5 مليارات أخرى للتعليم والصحة والاسكان والأمن، مشيرا إلى ان الميزانية تستنزف بالمصروفات الجارية التي ليس لديها أي مردود استثماري ولا تنشي فرصا استثمارية أو تقدم خدمة اقتصادية حقيقية. وشدد باقر على انه اذا لم يتم تدارك هذه الأخطاء فلا

المقاييس إذ إنه لا يؤثر على ذوي الدخل المحدود في ظل استهلاكهم الطبيعي للخدمات المائية والكهربائية، ولكن حين يرتفع حجم الاستهلاك عن السعة المقررة يتم رفع التكلفة وهنا ليس لزيادة إيرادات الدولة وإنما لتعويد المستهلك على سياسة تقنين الاستهلاك وتخفيف الهدر والإسراف. أما فيما يخص الحكومة، فاعتبر الشايح ان المرحلة الحالية تعتبر أفضل فرصة للحكومة للقيام بما عليها في تطبيق سياسة ترشيح الانفاق وإيقاف الهدر ويجب عليها استغلال هذه الفرصة اعلاميا خصوصا في ظل التوقعات بانخفاض أسعار النفط إلى 50 دولارا للبرميل، واستنكر العام 1999 حين وصل سعر برميل النفط إلى 8 دولارات في حين ان معدل الميزانية بلغ 35 دولارا ما أوقع البلاد في مشكلة حينها، متمنيا ألا تتكرر اليوم لأنها ستكون خطيرة جدا.

ثقافة الهدر

واعتبر انه حان الوقت لكي تتضافر الجهود بين الحكومة والمواطن ومجلس الأمة للوصول إلى قرارات على مستوى المرحلة، مشيرا إلى انه يجب على الحكومة أن توضع حليات الهدر لتضع لها خطوط واضحة يأتى عنها الحل، لافتا إلى أحد أمثلة الهدر وهو التموين التي باتت مواده وسلعه الآن تباع في السعودية والعراق وفي سوق الجملة، وكذلك في وجه آخر للهدر يمكن في المساعدات المالية لبعض الأشخاص من غير المحتاجين والذين يفعلون غفرا عدة في القانون تمكنوا من الحصول على هذه المساعدات.

وشدد على ان المطلوب اليوم متابعة ومراقبة وإيقاف الهدر في كل جوانبه المالية لتخفيف العبء عن كاهل الميزانية ومحاوله تغيير ثقافة الاستهلاك السائدة وتعويد المواطن على الادسار والحد من النمط الاستهلاكي، مشيرا إلى انه قدم اقتراحا برغبة لتدريس بعض المفاهيم في المناهج التربوية وفي المدارس لكي ينمو الأطفال عليها وتتربسهم وتحت على الترشيح والادسار وعدم الإسراف كما هو حاصل مع الجيل الحالي، لافتا إلى ان على المواطن أن يتفهم ان الدولة لا تريد تحميله أعباء اضافية في حال رفعت الدعم وإنما تريده ان يتجه إلى تقنين



النائب فيصل الشايح

بداية كان الحديث لرئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايح الذي أكد ان الكويت سوف تتأثر اقتصاديا وبالذات فيما يخص ميزانيتها العامة في حال استمرت أسعار النفط بالانخفاض خصوصا انه من المتوقع ان تصل إلى 50 دولارا للبرميل، واصفا مشكلة الكويت بـ«العويصة» إذ انها تعتمد بالمطلق في اقتصادها على النفط.

واعتبر ان انخفاض أسعار النفط يمكن ان يؤثر ايجابا على المواطن بفعل انخفاض أسعار السلع في حين ان راتبه لن ينخفض وكذلك العلاوات والبدلات التي يحصل عليها إذ انه من الوارد جدا ان يؤدي انخفاض أسعار النفط عالميا إلى الانخفاض في أسعار السوق.

اصلاحات مالية

وأشار إلى ان علاج هذه القضية يتم عبر اصلاحات مالية واسعة خصوصا ان الجميع يدرك ان هناك مشكلة مالية واقتصادية مقبلة لذلك يجب ان نمرس حزمة من الإصلاحات المالية كان يفترض على الحكومة ان تقوم بها منذ فترة طويلة بواقع ادراكها للضرورة الاقتصادية المقبلة على البلاد وفق الدراسات والتحليلات المختلفة.

وتطرق الشايح إلى كون الكويت تعتبر وفي كثير من المجالات الأولى من حيث الاستهلاك سواء في الكهرباء أو المياه او في السلع الخدماتية او غيرها مقابل انخفاض الموارد، مشيرا إلى ان استهلاك الفرد من المياه محليا يعتبر من الأعلى عالميا بالرغم من ان الكويت تعاني من ندرة مصادر المياه لديها وكذلك بما خص الكهرباء التي يبتاعها المواطن بقرنين في حين انها تكلف الدولة اضعافا مضاعفة.

وشدد على وجوب تقنين الاستهلاك في مختلف المجالات، ووقف الهدر الحاصل بمساعدة سياسات حكومية اعلامية من شأنها ان تشرح للمواطن أهمية تقليل الهدر في المصروفات وما ينتج عنه من تخفيض في التكاليف بما ينعكس ايجابا على اقتصاديات البلد.

نظام الشرائح

وعن مسألة رفع الدعم عن هذه الخدمات بما فيها الكهرباء والماء أيد الشايح العمل بنظام الشرائح الذي يعتبر عادلا بكل

الشايح:

رفع الدعم ليس لزيادة إيرادات الدولة وإنما لتعويد المستهلك على سياسة تقنين الاستهلاك وتخفيف الهدر والإسراف

الآن أفضل فرصة للحكومة للقيام بما عليها في تطبيق سياسة ترشيح الانفاق وإيقاف الهدر

تصبح مشكلة الكويت «عويصة»

في حال استمرت أسعار النفط

في الانخفاض وقد تصل

إلى 50 دولاراً للبرميل

العلاج يتم عبر إصلاحات مالية

واسعة كان يفترض على الحكومة

أن تقوم بها منذ فترة طويلة

الموسى:

نحن دائما في خطر ما دام اقتصادنا

يعتمد بالمطلق على مصدر وحيد

للدخل وحلول صندوق النقد

والبنك الدوليين لا تراعي العدالة

الاجتماعية

هناك هدر في البلاد في أكثر من

اتجاه ولكن السؤال الذي يطرح

نفسه من الهادر الأكبر الشعب

أم الحكومة؟

هناك أثمان سياسية يجب أن تدفع

لإيجاد الحلول فالمواطن اعتاد على

الإسراف ولن يتقبل هذا التغيير

إلا بإدارة سياسية جادة

الهدر بات على رأس الأَشهاد ولم

يعد «من تحت الطاولة» وكأنه

الغرف من البحر

مسألة إيجاد حلول له ليست

مستحيلة ولكنها لن تكون سهلة

أبدأ وتبدأ بتنويع مصادر الدخل

للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة

في الثروة الموجودة

دعم العمالة والكوادر

أثار رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق - خلال وجوده في الندوة - عدم توافق قانون دعم العمالة مع الكوادر التي أقرت للموظفين في القطاع الحكومي والتي شكلت سببا طاردا للموظفين الكويتيين في القطاع الخاص الذين فضلوا الانتقال إلى القطاع الحكومي لتمتعه بمزيد من المزايا المالية بعد إقرار تلك الكوادر، وهذا ما أكد عليه جميع الحضور في الندوة ومنهم الوزير السابق أحمد باقر الذي اعتبر أن إصدار الكوادر يقع في بند المصروفات الجارية غير المبررة للحكومات المتعاقبة والتي تستنزف أكثر من نصف الميزانية.

النقي:

منذ إنشاء مجلس الأمة باتت الحكومة كالبطة العرجاء مجمدة لا تستطيع التصرف دون موافقتها الحل في ترشيده ممارسات أعضاء مجلس الأمة ووضع حد لتدخلاتهم في شؤون الوزراء

لا يجوز انتظار هبوط أسعار النفط للتفكير في الترشيده بل يجب أن تكون هناك تربية اجتماعية تساهم في اعتياد المواطن على الادخار

التدخل النيابي والتراكم الوزاري منعا الوزراء من الإنجاز والعمل ما نتج عنه سوء في الممارسات

الثامر:

مطلوب خطة إستراتيجية عمرها 50 عاماً تشكل التوجه العام للدولة وتبنى على أساسها كل الخطط تنوع مصادر الدخل وترشيده الإنفاق وتشجيع الادخار حلول مجتزأة توضع في بوتقة واحدة لخدمة الهدف العام

ندعو لمؤتمر عام يجمع الاقتصاديين المتخصصين لوضع هدف واحد للدولة يعمل لأجله كمفتاح للخروج من الأزمة

يجب أن تتضافر جهود المجتمع بكل أطرافه لتغيير التركيبة الاقتصادية فالمحاولات الفردية غير ناجحة

التوصيات

خلص المشاركون في ندوة «الانباء» حول قضية رفع الدعم وترشيده الإنفاق خصوصاً في ظل ما تشهد من انخفاض في أسعار النفط إلى عدة توصيات يمكن أن تخرج البلاد من أزمة متوقعة جراء اعتمادها المطلق على النفط كمصدر وحيد للدخل، ومن هذه التوصيات:

- عقد مؤتمر وطني يحضره الاقتصاديون بهدف وضع هدف موحد للدولة ضمن خطة إستراتيجية خمسية تدرج فيها كل الحلول المجتزأة وتنظم على أساسها كل الخطط وتعمل اليها كل قطاعات وإدارات الدولة.
- التوجه لقطاع الأراضي واستثمارها في المشاريع الإستثمارية الخاصة التي يمكن أن تدر على الدولة أموالاً طائلة.
- التوجه الانتاجي نحو المشروعات النفطية إذ أن لدى الكويت جميع عناصر الانتاج من مواد خام وأيد عاملة وأراض ورؤوس أموال إلا أنها لا تنتج في حين أن لديها القدرة على فتح المصانع المحلية.
- تقنين الدعم وفق أسس علمية موجودة في مختلف دول العالم وقد نص عليها قانون دعم العملة المحلي إذ يرتبط الدعم المقدم من الحكومة بكل أشكاله بما ستقدمه الجهة المدعومة من خدمات للدولة سواء في العمالة وغيرها.
- وقف الهدر والإنفاق غير المبرر وإيقاف إصدار القوانين الشعبية التي تدعو إلى مزيد من الهدر.
- العمل على إدخال مناهج تربوية تحتل على الترشيده وعدم الإسراف لتعويد المواطن على الادخار.



رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق ونائب رئيس التحرير الزميل عدنان الراشد وسكرتير تحرير الشؤون البرلمانية الزميل حسين الرمضان ورئيس قسم الحملات الزميلة عفاف مختار والزميلة دارين العلي مع ضيوف الندوة (ماني الشمري)

هناك حاجة إلى إدخال مناهج تربوية تحت على الترشيده وعدم الإسراف لتعويد المواطن على الادخار وقف الهدر والإنفاق غير المبرر وتقنين الدعم وفق أسس علمية والتوجه الإنتاجي نحو المشروعات النفطية



بهاء السليمي

مستقلة مجتزأة لن يجدي نفعا بل ما هو مطلوب بخطة إستراتيجية عمرها 50 عاماً تشكل التوجه العام للدولة وتبنى على أساسها كل الخطط وتشكل خطاً واحداً لكل الإدارات مهما اختلفت وتغيرت.

وأوضح أن الخطط الحالية لا تتماشى مع المفهوم الإداري العام للدولة والاقتصاد الكويتي لن يصل إلى بر الأمان إلا عبر وضع هدف واضح للدولة طويل الامد يعمل لأجله ويكون مفتاحاً للخروج من الأزمة التي يمكن أن توضع لها حلول كعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وخلق بيئة تفاعلية وترشيده الإنفاق وتشجيع الادخار على أن توضع كل هذه الحلول في بوتقة واحدة تخدم الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كل ادارات الدولة.

وشدد الثامر على أنه على الحكومة أن تضع خطة خمسية تتساق كل أعمال الدولة باتجاهها وتسمح بمراقبة العمل بشكل أفضل لنصوب الإخطاء وليس ترقيعها، لافتاً إلى وجود استغلال ما لدينا من موارد كالبحر والارض والمادة الخام في وضع الخطط الاستراتيجية التي نتحدث عنها، مشيراً إلى أنه يجب النظر إلى أن هناك 5 آلاف منتج يمكن إنتاجه من النفط الخام لا يستفيد من 150 منتجاً فقط تنتجها دول أخرى، وعلى أساس ذلك دعا إلى وضع خطة للإدارة الانتاجية وفق دراسات مجزأة صغيرة ومتوسطة وكبيرة تسمح لكل وفق قدرته المادية لتسمح على أن تشتري الدولة منه المنتج النفطي الذي ينتجه، وبالتالي تكون قد أوجدنا سوقاً للعمل وخففنا عن اهل الوظائف الحكومية وبالوقت نفسه أنتجنا منتجاً محلياً دون الحاجة لاستيراده من الخارج.

وجدد دعوته إلى إيجاد هدف إستراتيجي واضح يتم وضعه خلال مؤتمر عام يتداعى إليه الاقتصاديون المتخصصون والفاعلون حتى تتمكن الدولة بجمع اداراتها وقطاعاتها السير باتجاه واحد ولهدف واحد، حيث أنه ان لم تتضافر جهود المجتمع بكل أطرافه لتغيير التركيبة الاقتصادية فإن الامر لن ينجح أبداً في ظل المحاولات الفردية الآتية من هنا وهناك.

أجريت في التخطيط وغيرها لم يتخذ بها في الحكومة بينما تؤخذ هذه الدراسات وتطبق في دول محيطة وتنتج صوابها ونجاحها وتبقى عندنا حبيسة «البطة العرجاء»

بدوره، اعتبر المحلل الاقتصادي محمد النقي أن الكويت وقيل ظهور النفط كان اهلها يعيشون بخير يعتمدون على التجارة التي اشتهروا بها في الخليج وأفريقيا ودول آسيا، مشيراً إلى أنه بعد ظهور النفط وظهور ما يعرف بالديمقراطية وتشكيل مجلس الأمة باتت الحكومة الكويتية وما زالت «البطة العرجاء» فقد باتت مجمدة لا تستطيع القيام بأي عمل دون موافقة مجلس الأمة، مشدداً على وجوب ترشيده ممارسات أعضاء مجلس الأمة ووضع حد لتدخلاتهم في شؤون الوزراء كدبابة لأي حل على مستوى الدولة.

ولفت إلى غياب الصلاحيات لدى الوزراء اليوم إذ يمنعهم التدخل النيابي والتراكم الوزاري من الإنجاز والعمل ما ينتج عنه سوء في الممارسات وتحول كل المسائل الإيجابية التي كانت قبل الغزو إلى سلبية كما يحصل في الخطوط الجوية الكويتية بسبب ممارسات بعض المسؤولين أو ما يحصل في القطاع الصحي والتربوي من مشاكل، مشيراً إلى أن المشكلة ليست في نوعية الأطباء والمستشفيات إنما المشكلة في الخدمات التمرضية بسبب غياب المخرجات القادرة على الرفع من مستوى هذه الخدمات إذ أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع حاجات السوق.

وحول ترشيده الإنفاق قال النقي إنه لا يجوز انتظار هبوط أسعار النفط للتفكير في الترشيده بل يجب أن تكون هناك تربية اجتماعية تساهم في اعتياد المواطن على الادخار لأن ثقافة الاسراف غير موجودة كما هي للحكومة وكذلك للمواطن الذي عليه ان يفكر في أبنائه.



محمد النقي

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.

وشدد على ان الاهتمام بمستقبل الاجيال القادمة واجب، لأن السياسات الحالية تسير نحو اضعاف حقوق هذه الاجيال فهناك مشاكل البطالة والمرور والسكن واستهلاك الاحتياطات ولم ترق الحكومة بما يقنع المواطن لتفادي ذلك وبالمقابل تطالبه بالترشيده، مشدداً على ان على الحكومة ان تقوم بما هو مطلوب منها وعلى مجلس الامة ان يدعمها في ذلك لا ان يجبطها وان يضع امامها العراقل.

ولفت إلى غياب الصلاحيات لدى الوزراء اليوم إذ يمنعهم التدخل النيابي والتراكم الوزاري من الإنجاز والعمل ما ينتج عنه سوء في الممارسات وتحول كل المسائل الإيجابية التي كانت قبل الغزو إلى سلبية كما يحصل في الخطوط الجوية الكويتية بسبب ممارسات بعض المسؤولين أو ما يحصل في القطاع الصحي والتربوي من مشاكل، مشيراً إلى أن المشكلة ليست في نوعية الأطباء والمستشفيات إنما المشكلة في الخدمات التمرضية بسبب غياب المخرجات القادرة على الرفع من مستوى هذه الخدمات إذ أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع حاجات السوق.

وحول ترشيده الإنفاق قال النقي إنه لا يجوز انتظار هبوط أسعار النفط للتفكير في الترشيده بل يجب أن تكون هناك تربية اجتماعية تساهم في اعتياد المواطن على الادخار لأن ثقافة الاسراف غير موجودة كما هي للحكومة وكذلك للمواطن الذي عليه ان يفكر في أبنائه.

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.

وشدد على ان الاهتمام بمستقبل الاجيال القادمة واجب، لأن السياسات الحالية تسير نحو اضعاف حقوق هذه الاجيال فهناك مشاكل البطالة والمرور والسكن واستهلاك الاحتياطات ولم ترق الحكومة بما يقنع المواطن لتفادي ذلك وبالمقابل تطالبه بالترشيده، مشدداً على ان على الحكومة ان تقوم بما هو مطلوب منها وعلى مجلس الامة ان يدعمها في ذلك لا ان يجبطها وان يضع امامها العراقل.

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.



محمد الثامر

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.

ووجد تأكيده على أنه لا يوجد «ما يدعو للذعر»، بل هي فرصة للتكاتف من أجل إيجاد الحلول لعلمية وليس الجزئية فليست «كل مرة تسلم الجرة» لأن التغيرات في السوق النفطية عميقة ولا تتوقف على انخفاض حالي أو ارتفاع لسعر النفط.